حظر الحركة الإسلاميّة -الصراع حول هُويّة وجوهر الدولة اليهوديّة

علاء محاجنة*

كُتِبت غالبيّة التحليلات السياسيّة بخصوص قرار الحكومة الإسرائيليّة حظر الحركة الإسلاميّة وإخراجها عن القانون[1] من منظار علاقة الدولة - المؤسَّسة مع المواطنين الفلسطينيّين؛ حيث أجمعت هذه التحليلات أنّه من خلال قرار الحظر تسعى إسرائيل -في أساس ما تسعى- إلى إعادة ترسيم حدود العمل السياسيّ للفلسطينيّين، وذلك عن طريق إعادة تعريف مفهوم المواطَنة، وهو ما جرى التوافق عليه ضمنيًّا وعُمِل بموجبه على مدار سنوات بما يلائم رؤية اليمين الجديد لمفهوم المواطَنة الذي -في جوهره- يشترط إظهار الولاء للدولة ولقِيَمها الصهيونيّة، وعلى رأسها يهوديّة الدولة، مقابل الحصول على الحقوق.

من المؤكّد أن قرار حظر الحركة الإسلاميّة هو حدث دراماتيكيّ ومؤثّر في تاريخ صراع الفلسطينيّين داخل حدود الـ48 مع الدولة اليهوديّة، وأنّه حتمًا ستكون له أبعاد وتداعيات مستقبليّة، ولا سيّما على هامش العمل السياسيّ المتاح أمام المواطنين الفلسطينيّين.[2] في هذا الصدد، في الإمكان رؤية التصعيد الأخير والمتمثّل في الحملة السياسيّة والإعلاميّة ضدّ نوّاب حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، في أعقاب التقائهم بعائلات الشهداء المقدسيّين، واستغلال نتنياهو نشوء جوّ توافقيّ مُعادٍ داخل المجتمع الإسرائيليّ جرّاء هذه الخطوة بهدف سَنّ قانون جديد يعطي الصلاحية لأعضاء الكنيست إبعاد أعضاء كنيست منتخَبين لأجل غير محدود، في الإمكان رؤية كلّ هذا بوصفه انعكاسًا مباشرًا لمثل هذه التداعيات -ولعلّ القادم والخفيّ أعظم.

يطرح هذا المقال قراءة مغايرة بعض الشيء لقرار الحظر. تستند هذه القراءة على خلفيّة أشمل من تلك المرتكزة حصرًا على علاقة الدولة اليهوديّة مع مواطنيها العرب، وهي ناتجة بالأساس عن الصراع الداخليّ الحاصل في هذه المرحلة من عمْر الدولة اليهوديّة داخل المجتمع الإسرائيليّ والحركة الصهيونيّة حول هُويّة الدولة وطابعها وجوهر الصهيونيّة وقِيَمها. وهو ما يطرحه اليمين الإسرائيليّ الجديد بقوّةٍ، بفعل هيمنته المطلقة على الحلبة السياسيّة

[1] قرار الحظر-وعدد المؤسّسات التابعة وَفق القرار.

[2] ليس في الإمكان قراءة حظر الحركة الإسلاميّة بمعزل عن تصعيدات أخرى متعلّقة بملاحقة العمل السياسيّ الفلسطينيّ حدثت في السابق، كحظر حركة "الأرض"، والملاحقات المستمرّة للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ ومحاولة منعه من الترشُّح للبرلمان، وكذلك ملاحقة المفكّر د. عزمي بشارة من خلال محاكمته ومحاولة منعه من المشاركة في الانتخابات ونفيه عن وطنه عام 2007 بعد تلفيق تُهَم مفبركة له. وثمّة قيد التشريع قانونُ إبعاد أعضاء الكنيست العرب الذي يدعمه نتنياهو.

الإسرائيليّة على مدار العَقدين السابقين.[3] يتقاطع هذا الصراع بطبيعة الحال، في بعض المحاور، مع مسألة علاقة الدولة بمواطنيها الفلسطينيّين، لكنّه لا يقتصر عليها بالضرورة.[4]

تركيز اليمين الجديد، ولا سيّما في هذه المرحلة، على الصراع حول هُويّة الدولة وجوهرها لم يكن من قبيل المصادفة، وإنّما هو وليد لظروف سياسيّة عديدة، وهو نابع كذلك من رغبته في استغلال هيمنته شبه المطلقة في هذه المرحلة لفرض مفاهيمه ومعتقداته. أبرز هذه الظروف السياسيّة كانت كشف المعارك الانتخابيّة الأخيرة -وعلى وجه الخصوص تلك التي كانت في العقد الفائت- أنّ الخلافات بين الأحزاب اليهوديّة المركزيّة حول قضايا إسرائيل الخارجيّة سطحيّة جدًّا؛ إذ تتوافق هذه الأحزاب في حقيقة الأمر بمواقفها وطروحاتها السياسيّة. فعلى سبيل المثال، برامج هذه الأحزاب وتصريحات قياداتها بشأن القضيّة الفلسطينيّة، وهي عمليًّا المسألة الأساسيّة الأخيرة المتعلّقة بالصراع العربيّ - الإسرائيليّ، تكشف النقاب عن طروحات وتصوُّرات متشابهة في جوهرها بشأن أسس الحلّ والتفاوض مع الفلسطينيّين.[5] في ما يتعلق بالاستعداد للانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، مبدئيًّا على الأقلّ، هناك توافق كبير بالنسبة للحدود الجغرافية المستقبليّة لإسرائيل في ظلّ أيّ اتّفاق مستقبليّ أو حتّى بدونه.[6] فلسطينيًّا، قوبل هذا التوافق -وبحقّ- برفض، وذلك لأنّه بعيد تمامًا عن تحقيق مطالب وتطلُّعات الشعب الفلسطينيّ وحقوقه التاريخيّة. استغلّ اليمين الجديد ذلك لفرض معادلة عدم وجود "شريك" للحلّ في الطرف الفلسطينيّ، وهو ما ساعده في مساعيه لحصر الجهود السياسيّة لتقتصر على إدارة الصراع في إطار الحفاظ على الوضع القائم ولاحقًا لفرض الحلول الأحاديّة الجانب بعد أن رسمت الوقائع على الأرض.[7] في المقابل، نتج عن مثل هذا التحوُّل فتح صراع آخر قديم داخل المجتمع الإسرائيليّ حول جوهر الدولة اليهوديّة وهُويّتها ومفهوم الصهيونيّة الحديث.

ظهرت ملامح هذا الصراع الداخليّ بحدّة أشدّ خلال ولاية حكومة نتنياهو الثالثة، التي تشكّلت في أعقاب انتخابات عام 2013 ،حيث شهدت انشغالًا حقيقيًّا بمحاولة حلّ موضوع تقاسم العبء الاقتصاديّ والأمنيّ مع المجموعات المتديّنة ("الحريديم") من المجتمع الإسرائيليّ.[8] كذلك انشغلت هذه الحكومة، في الوقت ذاته، بمواضيع أخرى تعنى بهُويّة الدولة؛ حيث شهدت محاولات حثيثة لحسم الهُويّة من خلال استحداث قوانين وتشريعات، على نحو ما نجد في اقتراح قانون "قوميّة الدولة" الذي يسعى إلى تعريف إسرائيل بأنّها دولة قوميّة للشعب اليهوديّ فقط، موضّحًا أنّ هذا التعريف لا يقبل الاعتراف بأيّ مجموعة قوميّة أخرى أو بحقوقها الجماعيّة؛ وهو فعليًّا تغيير للتعريف الحاليّ الذي ينصّ على أنّ إسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة. نجد كذلك أنّ حكومة نتنياهو الحاليّة، التي تشكّلت في أعقاب انتخابات عام 2015، منكبّة انكبابًا أشدّ، وبسبب تركيبتها ومشاركة الأحزاب المتديّنة ("الحريديم") فيها إلى جانب

---

[3] من أهمّ القيم التي يحاول اليمين الجديد تثبيتها، في صياغته الجديدة للصهيونيّة، تطبيعُ الاستيطان وتحويله إلى موضع إجماع وطنيّ إسرائيليّ وترسيخ القيم الدينيّة اليهوديّة كجزء من الحيّز الإسرائيليّ العامّ.

[4] ممّا جاء في مداخلة د. رائف زريق قراءة شاملة لقرار الحظر في كلمته في مؤتمر "حظر الحركة الإسلاميّة بين السياسيّ والقانون" الذي عُقد في مدينة الناصرة، في كانون الأوّل عام 2015.

[5] إمطانس شحادة، أنماط التصويت لدى الإسرائيليّين -مدى الكرمل، ملفّ رقم 5، 2015.

[6] هنالك شبه إجماع رغم وجود تباينات طفيفة بين الأحزاب الرئيسيّة على الحلبة السياسيّة الإسرائيليّة حول موضوع حدود الدولة الجغرافيّة ضمن حلّ الدولتين والذي ما زال محطّ إجماع للآن على الأقلّ على المستوى الرسميّ المعلن.

[7] تقرير مدار الإستراتيجيّ 2016.

[8] القوانين التي سُنّت بهذا الشأن: قانون التجنيد-المساواة في العبء عام 2014. تم تعديل القانون عام 2015 بعد انضمام الاحزاب الحريدية لحكومة نتنياهو الحاليّة.

الأحزاب اليمينيّة الدينيّة والاستيطانيّة،[9] على التركُّز في الجوانب المتعلّقة بهُويّة الدولة وجوهرها، كانشغالها في تحديد معالم جديدة لمفاهيم المواطَنة والديمقراطيّة إلى حدّ بذل مَساعٍ لتعديل نظام الحكم. من خلال تركيز الصراع حول هُويّة الدولة وطابعها، يحاول اليمين الجديد عرض نفسه على أنّه تجسيد للصهيونيّة في أوج نضجها، لا كمجرد تيّار آخر داخلها.[10]

رغم توقيت قرار إعلان الحظر، وبالرغم من استغلال إسرائيل الواضح للظروف السياسيّة الدوليّة المواتية،[11] لا يمكن - في اعتقادي- اعتبار القرار وتوجيهه بالذات ضدّ الحركة الإسلاميّة الشماليّة اعتباطيًّا، أو محض صدفة، بل إنّه إستراتيجيّ من الدرجة الأولى؛ إذ تربطه علاقة مباشرة ووثيقة مع التحوّلات الداخليّة المذكورة وتوجّهات اليمين الجديد داخليًّا.[12] ما أزعمه هو أنّ مشروع الحركة الإسلاميّة ونشاطها الاستثنائيّ في مدينة القدس وتعزيز الصمود فيها، ولا سيّما موضوع المسجد الأقصى، هو السبب الرئيسيّ وراء قرار الحظر، حيث يتصادم هذا المشروع مع مساعي اليمين الجديد إلى إعادة استملاك "جبل الهيكل" وتهويد مدينة القدس وتفريغها عن طريق التهجير القسريّ لسكّانها الفلسطينيّين الأصلانيّين، وذلك كجزء من محاولة ترسيخ قِيَم دينيّة يهوديّة في مفهوم الصهيونيّة الدينيّة في إطار صراعه الداخليّ حول هُويّة الدولة.

مع رفع حدّة ووتيرة مساعي اليمين لحسم الصراع الداخليّ، بات واضحًا أنّ الأدوات والإجراءات القانونيّة المتاحة أمام الحكومة الإسرائيليّة لمجابهة نشاطات ومشروع الحركة الإسلاميّة الشماليّة -كإغلاق مؤسّساتها الفاعلة، وقرارات الإبعاد المتكرّرة ضدّ قيادتها عن المسجد الأقصى ومدينة القدس- لم تعد كافية، وأنّه أصبحت هناك حاجة إلى استحداث وسيلة جديدة تستهدف مشروع الحركة الإسلاميّة في مدينة القدس برمّته. كذلك إنّ الحكومة الإسرائيليّة استغلّت الظرف السياسيّ - الأمنيّ في المدينة نتيجة لاندلاع الهبّة الشعبيّة الفلسطينيّة وفشل الحلول الأمنيّة في إخمادها، فجاء قرار الحظر بمثابة حلّ جذريّ لهذه المعضلة. فضلًا عن ذلك، إنّ وجود الحركة الإسلاميّة الشماليّة -على العكس من الأحزاب والحركات السياسيّة الفلسطينيّة المركزيّة الفاعلة داخل إسرائيل، ومن ضمنها الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة- خارج حدود خطاب المواطنة، هذا الوجود جعل عمليّة اتّخاذ قرار الحظر أسهل بسبب إمكانيّة عزلها في هذه.

من هذا المنطلق يمكن إدراج معركة اليمين مع المواطنين الفلسطينيّين، المتمثّلة بقرار حظر الحركة الإسلاميّة على نحوٍ خاصّ، ومحاولة فرض مفهومٍ مختلفٍ للمواطَنة مشروطٍ بإظهار الولاء على العموم، يمكن إدراجها ضمن معارك أخرى يشنّها اليمين الجديد في هذه المرحلة داخل المجتمع الإسرائيليّ، تستهدف مَعاقلَ كانت معدودة تاريخيًّا على اليسار الإسرائيليّ. من معارك اليمين هذه محاولةُ السيطرة على الجهاز القضائيّ والحدّ من استقلاليّته؛ وذلك من خلال إشغال منصب وزير العدل، واستغلال هذا المنصب لتعيين قضاة للمحكمة العليا، وتقديم مقترحات عديدة للحدّ من صلاحيات هذه المحكمة في ما يتعلّق بنقد قرارات الحكومة ومراجعتها، وكذلك استغلال الهيمنة السياسيّة داخل الكنيست لسَنّ قوانين تخالف القرارات الصادرة عنها لإحباطها وتجاوزها، فضلًا عن القيام بتعيينات سياسيّة لمناصب

[9] للتوسّع أكثر حول تركيبة حكومة نتنياهو الرابعة، وأداء وزرائها على المستويات المختلفة، انظر تقرير مدار الإستراتيجيّ 2016 في ما يتعلّق بالمشهد السياسيّ الإسرائيليّ الداخليّ.

[10] رائف زريق 2015، ندوة في مركز مدار: اليمين الجديد يحاول تقديم نفسه كخلاصة الصهيونيّة.

[11] تزامَنَ قرار الحظر مع تفجيرات باريس في نوفمبر عام 2015 والتضامن الدوليّ في أعقاب التفجيرات

[12] معارضة جهاز الأمن العامّ "الشاباك" لقرار الحظر ووقوف القيادة السياسيّة ضدّ موقف الأجهزة الأمنيّة ذات الشأن هو إثبات في حدّ ذاته لكون قرار الحظر قرارًا إستراتيجيًّا وليد الصراع الداخليّ الذي يقوده اليمين الجديد.

قانونيّة رفيعة المستوى طالما كانت -ظاهريًّا على أقلّ تقدير- خارج المنازعة السياسيّة، كتعيين المستشار القضائيّ الحاليّ للحكومة مؤخّرًا الذي أشغل لسنوات منصب سكرتير الحكومة، وهو معروف بقربه لنتنياهو. تنضاف إلى هذا معارك تدار في عدّة مجالات أخرى، كالمجال الإعلاميّ وحرّيّة التعبير عن الرأي، وكذلك تقييد عمل الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة الحقوقيّة منها والثقافيّة، بدءًا بقطع الدعم الحكوميّ عنها، وصولًا إلى وصمها ومحاولة إخراجها عن الإجماع الإسرائيليّ.[13] بالطبع، في هذا الصدد، لا يمكن تجاهل المعركة التي يشنّها اليمين ابتغاءَ السيطرة على الأكاديميّة الإسرائيليّة وحرّيّة التعبير داخلها، وقرار وزير التربية والتعليم بخصوص عزل نائبة رئيس مجلس التعليم العالي من منصبها.

تخلق هذه المرحلة الجديدة تحدّيًا سياسيًّا أمام المواطنين الفلسطينيّين، لكون المفاهيم الجديدة التي يعرضها اليمين الجديد للمواطنة تقتصر على هامش عمل سياسيّ هزيل وضيّق، وهي بنفس الوقت مقرونة بالولاء. على الرغم من ذلك، هي تشكّل فرصة حقيقيّة للعمل؛ إذ إنّ نقاش هذه المفاهيم بمقدوره إعادة الصراع إلى مراحله الأولى. قراءة حظر الحركة الإسلاميّة في إطار القراءة المطروحة يمكن أن يشكّل أيضًا أساسًا لخطاب ممكن، إلى حدّ العمل المشترك مع قوى وتيّارات عَلمانيّة - يساريّة ترى بالمفاهيم الجديدة التي يحاول اليمين إملاءها خطورةً عليها هي كذلك، من حيث ضبط وتحديد مساحات العمل وحرّيّته المتاحة -ولا سيّما في ما يتعلّق بالجانب المدنيّ والثقافيّ.

*** علاء محاجنة هو محامٍ مستقلّ ومقره مدينة القدس، يعمل في مجال حقوق الانسان وهو متخصص في قضايا الدفاع عن اراضي الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1967.**

[13] قانون الجمعيّات من سنة 2015.